



مركز إعلام: مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

تقرير رقم 2

# رصد التحريض والعنصرية في الصحافة والإعلام الإسرائيلي

في الفترة الواقعة بين التواريخ 1 آب 2010 حتى 7 آب 2010

أعد التقرير:

رنا عوايسة

سمى أبو تاية

التقرير مقدم لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" ضمن إطار التعاون بين المؤسسات



מעריב

ערוץ  
החדשות 2

זקור ראשו

שראל הפק

המודיעין  
יתד נחנה

הארץ

ידיעות  
אחרונות



y net  
ידיעות אחרונות

סוכנת ראשונה  
NEWS 1

في برنامج أحاديث على إذاعة ريشت بيت والذي يقدمه الاعلامي يارون ديكيل، تم الحديث مع الدكتور رائد معلم، أحد مؤسسي كلية الناصرة، حول افتتاح الكلية بعد شهرين في مدينة الناصرة، المقابلة التي كان من المفترض أن تكون مقابلة علاقات عامة تحوّلت إلى ساحة مواجهة بين مقدّم البرنامج وبين رائد معلم، حيث بادر يارون ديكل بادر لضيفه: " لم مطلوب افتتاح مؤسسة أكاديمية خاصة بالعرب؟". الدكتور رائد معلم أوضح لمقدّم البرنامج قائلاً: الرؤية من وراء اقامة هذه المؤسسة واضحة جدًا، نحن نهدف الى بناء مركز متعدد الثقافات من أجل السلام والمساواة، للتمييز الأكاديمي ولتسهيل امكانية الدراسة الاكاديمية للطلاب العرب في اسرائيل، حيث ان المعطيات تشير الى ان ما يقارب 6000 من الشباب العرب يتواجدون الآن خارج البلاد بهدف الدراسة، وهم يتواجدون بالاساس في الاردن، ومع ذلك لا ننوي أن تكون المؤسسة "عيتو" عربي".

وعلى الرغم من الإجابة أكمل يارون ديكيل متسائلاً: "ولكنني اريد أن أفهم، الا يوجد اليوم في اسرائيل عدد كافٍ من الكليات، يستطيع ان يستوعب الجميع؟". فكان رد معلم: " نعم يوجد، ولكن حقيقة وجود اكثر من 6000 طالب عربي يدرسون خارج البلاد، تحتم وجود هذه الكلية".

متعجب يارون ديكيل مقاطعاً: " أين يدرس هؤلاء الطلاب في الاردن، في كليات اسلامية؟". فكان الرد من معلم: "انهم يتعلمون في الجامعات الاردنية، الابحاث الاخيرة تشير الى ان معظمهم يذهبون لدراسة المواضيع الطبية والعلمية. في الواقع هذا هو هدف مؤسستنا الاكاديمية".

وأكمل ديكيل بنفس النمط والروح من الأسئلة: "إذا انتم تريدون أن تمنعهم من الذهاب للدراسة في الاردن، لكن السؤال هو اذا كان هؤلاء الطلاب يتوجهون للدراسة في مؤسسات اسلامية، بينما انتم ستكونون مؤسسة أكاديمية علمانية؟"، فكان رد معلم: "أنا واثق من أن مؤسسة أكاديمية سوف يديرها أكاديميون عربون، يهوداً وعرباً، والتي ستكرس مساحة اساسية لدراسات السلام والمساواة سوف تكسب الطلاب مهارات للعمل في بيئة متعددة الثقافات؛ أيضا موضوع اللغة مهم جدا بالنسبة لنا".

وعلى الرغم من رد معلم قال يارون ديكيل مقاطعاً: "أريد أن افهم د.معلم، هل هذه الكلية ستستجيب لتوجه الطلاب نحو التطرف؟"، فرد معلم قائلاً: "الطلاب الذين سيدرسون في مؤسستنا، سوف يدرسون مواضيعا تم الموافقة عليها من قبل مجلس التعليم العالي في اسرائيل".

يارون ديكيل مقاطعاً: "فهمت هذه النقطة، لكن السؤال اذا كانت الكلية سوف تحد من ظاهرة التطرف الموجودة بين الطلاب الذين يسافرون للدراسة في الاردن؛ هل ستمنعون ظاهرة التطرف في مؤسستكم؟"

رائد معلم: " انا لا اعرف ما الذي يحصل للطلاب في الاردن، ولكنني واثق من انهم حين يدرسون في مؤسستنا، سوف يتعلمون اللغة العربية والعبرية، وسوف يكتسبون مهارات العمل والعيش في بيئة متعددة الثقافات. كما ان المواضيع التي ستدرس في الكلية هي مواضيع رائدة، مثل الكيمياء والاعلام، وسوف ستدرس على يد أكاديميين عربيين ومتميزين. اضافة الى موضوع السلام والمساواة الذي سيوفر للطلاب امكانية الاندماج في المجتمع".

يارون ديكيل بلهجة مستفزة جداً: "السؤال هو اذا كان موضوع السلام والمساواة الذي سوف تدرسونه سيقدّم شرحاً وتفسيراً للطلاب حول التطرف في حماس والذي ادى الى سقوط الصواريخ امس في اشكلون؛ لأن بين هذه الواقعة وبين السلام توجد مسافة بعيدة؟"

رائد معلم: "انا واثق من أن مواضيعنا ستعلم الطلاب كيف يتقبلون الآخر، يُصغون للآخر ويتبنون قيم السلام والمساواة".

يارون ديكيل: "شكرا لك دكتور رائد معلم، ولكنني أقترح عليكم تغيير اسم المسار الخاص بدراسات السلام والمساواة الى اسم المسار لدراسة الصراعات، لأن اسم "دراسات السلام والمساواة" غير واقعي في ظل الوضع الراهن".

من الواضح أن منحى المقابلة والذي فرضه مقدّم البرنامج لم يكن موضوعياً لكنه كان سياسياً يحمل فرضيات أمنية عديدة، منها اتهام واضح بالتطرف للطلاب العرب الدارسين في الأردن. المذيع قام بإستمرار بمقاطعة ضيفه الذي حاول ان يتحدث عن الاهداف الاكاديمية للمؤسسة، بينما حاول ديكيل مراراً وتكراراً اقحام القضايا الامنية البعيدة تماما عن الموضوع؛ ولم يكتف المذيع بذلك، بل حاول احراج ضيفه من خلال سؤاله له فيما اذا كان سيدرس طلابه عن تطرف حماس وكيف ان التطرف ادى الى سقوط الصواريخ امس في اشكلون!.

المدخلة الأخيرة لمقدم البرنامج حول مواضيع التدريس، والتي تعكس نمطا مألوفاً في الاعلام العبري، تشير لنا أن مقدّم البرنامج يحمل العديد من المواقف السياسية التي تخضع الى اعتبارات قومية وتكرس فحص الحقائق لصالحها. ويبدو جلياً ان المحاور يطرح مواقفه الشخصية بصيغة اسئلة وكأنها حقائق، على الرغم من أن دوره حوارى وليس محلل سياسي، ولا شك أن هذه المواقف تؤثر بشكل كبير على جمهور المستمعين.

المقابلة استمرت لمدة عشر دقائق، وبثت في ساعات الصباح والتي تعتبر ساعات الذروة.

#### جالي تساهل؛ برنامج الخامسة مساءً مع المقدم يرون فلينسكي؛ تاريخ المقابلة 4.8.10

في البرنامج المسائي أجرى مقدم البرنامج يرون فلينسكي مقابلة مع نائب وزير تطوير النقب والجليل ايون قرا؛ تطرق فيها إلى موضوع هدم البيوت في النقب وتحديداً في قرية العراقيب ، وقد وصفها مقدم البرنامج بالبيوت "غير القانونية".

بدأ المذيع مقابلته بالسؤال: "هل من الصواب تنفيذ عملية هدم المباني "غير القانونية" البدوية في الجنوب؟"، فكان جواب القرا: "انا اعتقد ان مشكلة البدو في الجنوب هي مشكله عسيرة الحل؛ ويمكن وصفها بالمرض داخل دولة اسرائيل؛ وإذا لم يتم معالجته يتفشى لأبعد لا نعرف الى اين تصل".

فقاطع المذيع نائب الوزير وسأله مرة ثانية : " العملية التي نفذت اليوم كانت صحيحة؟ وهل يجب تنفيذها؟"، فرد نائب الوزير قائلاً: " من جهة قضية البدو قضية حساسة، ومن جهة ثانية لا يمكن خرق القانون والنظام بدولة إسرائيل؛ ويجب إيجاد طريقة يتم فيها تطبيق القانون بشكل صحيح وبرؤية صحيحة، كما وينبغي ان تكون محنة البدو أمام أعيننا".

فتعجب فلينسكي قائلاً: " لكن؛ الأشخاص اللذين تظاهروا ضد هدم البيوت يملكون بيوتاً اخرى في اماكن ثانية؛ هذا ما قالته الشرطة المدنية".

وكان رد القرا: "أستطيع أن أقول لك فقط ان هناك ظاهرة بناء غير قانونية؛ موجودة ومعروفة وهناك لجنة التي تعمل من اجل طرح الموضوع على طاولة الحكومة؛ وانا بشكل شخصي اتفقد الوضع منذ اليوم الأول عندما طلب مني رئيس الحكومة تنتيها هو معالجة هذه المشكلة الخطيرة".

فلينسكي: "اذا قررت تطبيق القانون؛ ما هو عدد البيوت التي يجب هدمها في النقب؟ آلاف؟!".

فيما بعد حاول النائب القرا بالشرح عن المخطط الحكومي لبناء سكن منظم للنقب وتقديم الخدمات لاهل النقب في هذا السياق.

من المقابلة والأسئلة يمكن الوصول الى النتيجة أن مقدم البرنامج، يحاول إيجاد ذريعة يمكن من خلالها شرعة عملية الهدم في النقب، فالتوجه بالسؤال اذا كانت العملية صحيحة ومن ثم الملاحظة أن اصحاب البيوت يملكون بيوتاً أخرى يدل على أن فلينسكي يبحث عن معلومات يستطيع من خلالها تبرير قيام الحكومة بمحو قرية كاملة.

يشار الى أن المقابلة بحد ذاتها تأتي في سياق الترويج لمخططات التهجير في النقب، حيث تم مقابلة نائب وزير تطوير النقب والجليل، عليه لم يكن فلينسكي عدائياً معه وأكتفى بمساعدته على تفسير تلك المخططات، حيث ذكر القرا في نهاية المقابلة: نحن نعمل على اسكان العرب في النقب بقرى معترف بها ومخططة ونعمل على ان يحصلوا على خدمات بلدية مناسبة تشمل تعليم؛ رفاه؛ رفع الوعي للتعليم؛ لان هناك مشاكل ليست بسيطة عند هؤلاء السكان ويشكلون عائق بالمجتمع الإسرائيلي...". فكان رد فلينسكي على هذا "بالتأكيد". توجه فلنسكي بمحو المأساة الانسانية الناتجة عن سياسات التهجير وهدم البيوت، وتوجه الانظار الى الاشكالات المؤسساتية باعتبار انها تقع في مسؤولية المواطنين العرب وبالتالي تخرج الدولة من دائرة المسؤولية التامة عن هذا الواقع. من اللازم توجيه الانظار الى الاعتيادية في استعمال مصطلحات و عبارات تقنية في حالة يجب فيها التأكيد على الجانب الانساني للقضية. هذا النوع من التوجه يعكس محاولات الاعلام الاسرائيلي بدمغ مواقفها العدائية بلون "موضوعي" وكان المحاور يأخذ موقف محايد. هذا هو النمط المألوف من التحريض بشكل "مهني" في الاعلام الاسرائيلي.

يشار الى أن هنالك تجاهل تام في المقابلة لوضع المواطنين العرب-البدو الحالي في النقب وخصوصاً عن وضع أهل العراقيب اللذين هُدمت منازلهم.

#### برنامج مبات؛ القتال الاولي؛ 4.8.2010؛ "هل كان الاخلاء عنيفاً؟"

استكمالاً للأخبار عن الهدم في العراقيب، بُث في النشرة الإخبارية في القتال الاولي خبر تحت عنوان؛ "هل كان الإخلاء عنيفاً؟" حيث بدأت مقدمة النشرة حديثها بانه تم هدم بيوت في قرية العراقيب، مشيرة: " للمرة الثانية خلال اسبوع تم هدم بيوت غير قانونية؛ ويدعي البدو انه كان غُفاً شديداً بينما الشرطة من جهتها تقول ان الصور تثبت غير ذلك ".

خلال التقرير تم استعراض ما اسماه المرسل، داني طنر، على أنه "حرب الإستنزاف لدائرة مديرية اراضي إسرائيل" حيث ذكر من خلال نقله للخبر: "بعد أسبوع من امر المحكمة بهدم البيوت في قرية العراقيب؛ عادت الجرافات وقوات كبيرة من الشرطة الى نفس المكان لتنفيذ عمليات هدم جديدة؛ بعد ما قام السكان ببناء بيوتهم من جديد في هذه القرية التي تحولت رمزا لصراع الأراضي في الجنوب، ورفض السكان اخلاء منازلهم وبدأت حرب الإستنزاف لدائرة مديرية اراضي إسرائيل...".

وأنتهى المراسل تقريره قائلاً: "تكلفة مشروع الهدم التي قامت بها الحكومة في الأسبوع الأخير بلغت 2 مليون شيكل ؛ هذا وقد تطلب الامر تدابير واسعة لتطبيق القانون وانه في نهاية اليوم تم اعتقال عدد قليل من السكان من بينهم رئيس القرية وابنه".

وعلى الرغم من أن عنوان التقرير كان يتعلق بوجود عنف وقت الإخلاء إلا أن مضمون التقرير تطرق لموضوع آخر ومغاير تماماً وهو مخطط مديرية اراضي إسرائيل وحربها مع العرب في النقب والذي يكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة.

الصور التي بثت بالتقرير تشير الى وجود عنف واضح من قبل الشرطة، وهذا لم يتطرق اليه المراسل لكن تطرق الى مشاركة عضو الكنيست طلب الصانع واصفاً اياها انها كانت "عائقاً بوجه الشرطة"؛ وكان هذه المشاركة غير شرعية ولا تعتبر مسؤولية الصانع كمنتخب وممثل للجمهور العربي ويتم تصوير مشاركة الصانع على انها عرقلة لتنفيذ القانون.

من الواضح تماماً تجند المراسل والبرنامج للرواية الإسرائيلية فيما يتعلق بالموضوع، فقد كان الموضوع بالأساس حول عمل دائرة اراضي اسرائيل مع تجاهل تام لأوضاع المواطنين العرب في النقب او الى التحقيقات ووقوع اصابات خلال المواجهات التي اندلعت في أعقاب عملية الهدم. التشبث بتنفيذ القانون وكأنه حيادي ومطبق بشكل متساو على جميع المواطنين يعبر عن تلون الاعلام الاسرائيلي الذي يتغاضى عن الاسقاطات الانسانية للقوانين المجحفة بحق المواطنين العرب.

برنامج هذا الصباح، اذاعة ريشت بيت، بتاريخ 5.8.2010؛ هدم قرية العراقيب "غير القانونية" واصابة النائب طلب الصانع

في برنامج هذا الصباح الذي يقدمه الاذاعي ارييه جولان، تم الحديث عن قضية هدم قرية العراقيب في النقب، من خلال تقرير صحفي ومن خلال الحديث مع عضو الكنيست طلب الصانع، الذي شهد وشارك بالاحتجاجات على هدم القرية، ومع شلومو سيزر، مدير دائرة أراضي اسرائيل.

المذيع افتتح الحديث عن القضية بقوله: " البارحة وأثناء اخلاء قرية العراقيب غير المعترف بها، أعلن الناطق باسم النائب طلب الصانع أن الصانع أصيب اصابة بالغة بعد اعتداء الشرطة عليه، وانه يتلقى العلاج في العناية المكثفة بعد فقدانه الوعي. ولكن في الواقع طلب الصانع لم يكن كل ذلك الوقت في المستشفى، لقد وصل الى المستشفى بعد انتهاء المواجهات، وفي حالة وعي كامل، حتى أن الاطباء قالوا ان وضعه جيد".

بعد هذه المقدمة تم استعراض التقرير الذي قام بتبرير هدم بيوت البدو واعتداء الشرطة على عضو الكنيست طلب الصانع، حيث قال المراسل: " للمرة الثانية خلال اسبوعين تم اخلاء قرية العراقيب غير المعترف بها، الاخلاء الاول تم بعد الحصول على امر من المحكمة بهدم القرية غير القانونية، بعد احدى عشر عاما من الاجراءات القضائية التي بادر لها البدو. عملية الاخلاء الاولى كلفت الدولة ما يقارب 3 ملايين شيكل، لكن البدو بادروا فوراً بالبناء من جديد. البارحة عاودت الشرطة هدم تلك البيوت، وقد كلف ذلك الدولة آلاف الشواكل تقريبا، ولا يوجد حتى الان معلومات دقيقة حول مبلغ الخسائر المادية".

يواصل المراسل: " في مكان الاحداث تواجد النائب طلب الصانع، والذي اعتاد التواجد في كل مكان يتم فيه هدم للبيوت البدوية. لقد دخل الى خيمة صغيرة، الشرطة طلبت منه اخلاء الخيمة لكنه رفض مما اضطر رجال الشرطة الى حمله ووضع على الأرض. قائد الوحدة طلب من رجال الشرطة التصرف بلطف، والأحداث وُثقت بالكاميرات".

ويتابع المراسل فيما يخص الاعتداء على النائب الصانع: " المتحدث باسم النائب طلب الصانع بدأ "يقصف" وسائل الاعلام بمعلومات تفيد بان النائب الصانع يتلقى العلاج في المستشفى وهو فاقد للوعي، ووضعه صعب بعد أن هاجمه رجال الشرطة وجروه عشرات الأمتار، تصرف الشرطة سيؤدي لانتفاضة ويجب ان يكون تحقيق ضد الدولة المجرمة. هكذا صرح المتحدث باسمه من خلال رسائل رسمية، بينما تبين لاحقا أن الصانع بحالة وعي كامل وصحته جيدة، لكن هذا لم يمنع المتحدث باسمه من وصف حالته "بالوسط" ومن الاستمرار بالاتصال بمنظمات حقوق الانسان ونشر المعلومات الكاذبة. عدد من البدو قالوا لنا أن الصانع يتصرف بهذا الشكل لكي يسلط الاضواء على نفسه ويبعد الانتظار عن معاناة السكان البدو".

بعد انتهاء التقرير قام المذيع باجراء مقابلة قصيرة مع عضو الكنيست طلب الصانع حول الاحداث، حيث توجه اليه بأسئلة عن صحته وعن المعلومات التي أطلقها الناطق الإعلامي باسمه ووصفها جولان بـ "غير الدقيقة" وخلال ذلك طلب جولان من الصانع وصف الاحداث حيث قال له بحة: "نعم ولقد رأيت ذلك بعينيك، أي انك لم تفقد الوعي، وقد كنت بحالة جيدة طوال الوقت، ورأيت كل ما حدث وتستطيع أن تنقله لنا بصورة دقيقة".

فرد الصانع قائلا: "الذي يحدث في وسائل الاعلام العبرية، هو تجنيد لصالح موقف الشرطة، كل العالم يريد أن يغزونا، يريد أن يعتدي علينا، كل العالم كاذب ونحن فقط الصادقون، ليس هذا هو الوضع الحقيقي. ما حدث البارحة في قرية العراقيب كان جريمة، ولا يعقل أن في كل قضية تخص المواطنين البدو يتم التعامل معها فقط من خلال الشرطة وليس من خلال الحكومة".

اربيه جولان مقاطعا: " ولكن المحكمة العليا حددت ان هذه القرية غير قانونية، وأن البدو قاموا بغزوها بطريقة غير قانونية في العام 1998، وأن للبدو لا يوجد أي حقوق ملكية لتلك الأراضي، وقد صادقت المحكمة أيضا على اوامر الهدم. انها ليست اوامر الشرطة انها اوامر المحكمة العليا، أنت تحترم قرارات المحكمة طبعاً؟".

طلب الصانع: " انا لا اعرف من هو المجرم في هذه المعادلة، اولئك الذي يبنون لأنفسهم بيتا، أم اولئك الذين يأتون لهدم تلك البيوت واحلال الخراب في المنطقة. هذا لا يجري فقط في قرية العراقيب، بل في عدة مناطق في النقب".

اربيه جولان مقاطعا: " لكن ماذا عن اوامر المحكمة أنت تتجاهل الموضوع، انت لا تجيبني على السؤال".

طلب الصانع: " أنا اجيبك، الحقيقة هي؛ وأنت تستطيع فحص صحة ما أقول؛ قضية ملكية الاراضي لا تزال تُناقش في المحكمة الاقليمية في بنر السبع، ولم يبت فيها بعد، ولا يوجد بعد قرار يوضح لمن الملكية".

وبعد انتهاء من الحديث مع النائب طلب الصانع تم الحديث مع شلومو سيزر، مدير دائرة أراضي اسرائيل حول الموضوع. سيزر واصل بدوره التحريض على المواطنين البدو مدعيا: " العنف جاء من قبل المواطنين البدو، الشرط اضطرت للرد على العنف بعنف. هذه القرية غير قانونية والمحكمة العليا وضحت ذلك. لا يعقل ان البدو ينتهجون بناء البيوت في أي مكان دون الحصول على اعتراف وموافقة من الدولة، انهم لا يملكون ما يثبت ملكيتهم على تلك الأراضي".

من خلال التقرير والحوار يظهر كيف تجند المراسل، المذيع ومدير دائرة اراضي اسرائيل، للدفاع وتبرير مسح قرية عربية كاملة عن وجه الارض، فقد قام ثلاثتهم بتبرير موقف الدولة وعنف الشرطة تجاه المواطنين العرب-البدو والمتضامنين معهم. يبرز ايضا من خلال المقابلة محاولة المذيع التحريض وتكذيب عضو الكنيست طلب الصانع، فقد قام المذيع بمقاطعته مرارًا وتكرارًا، مدعيا ان ما جرى في قرية العراقيب هو تنفيذ "للقانون" وان ما قام به النائب والمواطنين العرب البدو ما هو الا مجرد تعدي على القانون وسيادة الدولة، وهذا يصب أيضًا في خاتمة محاولة نزع الشرعية عن القيادة العربية.

تم تناول القضية خلال العشر دقائق الاخيرة من البرنامج.

**صحيفة يديعوت احرونوت؛ 5.8.2010؛ "أعمال شغب خلال هدم قرية بدوية غير قانونية في النقب: حرب بلا نهاية" (ملحق رقم 1)**

تناول خبر في صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، قضية هدم قرية العراقيب البدوية في النقب للمرة الثانية خلال اسبوع. الخبر حرض بشكل مباشر على المواطنين العرب البدو، حيث صور ما جرى من رد فعل طبيعي للسكان الذين يتم هدم بيوتهم ك "أعمال شغب" في مواجهة تنفيذ القانون؛ فقد وصف العنوان الرئيسي ما جرى بالشكل التالي: "أعمال شغب خلال هدم قرية بدوية غير قانونية في النقب"، كما وصف القضية ككل "بحرب بلا نهاية" وكان أصحاب الارض الاصليين يخوضون حربا ضد الدولة.

ويواصل الخبر تحريضه على المواطنين العرب البدو واصفا مجريات الاحداث ب" حرب مستمرة بدأت عام 1998، عندما سيطر البدو على أراضي تابعة للدولة وأقاموا عليها القرية، التي لم تحصل على اعتراف أبدا".

الخبر يبرر ايضا تعامل الشرطة العنيف مع المواطنين: "في الاسبوع الماضي وصل الى القرية رجال شرطة يحملون أوامر هدم صادرة عن المحكمة، وبلاستعانة بجرافات، قاموا بهدم وسحق كل المباني غير القانونية في القرية والتي يبلغ عددها 45 منزلا ولكن البدو لم يستسلموا".

كما ذكر في سياق الخبر ان رئيس المجلس المحلي في "عومر" (مستوطنة في النقب) طالب بمحاكمة عضو الكنيست طلب الصانع الذي شارك في الاحتجاجات على هدم القرية، واصفا ما قام به "بالتحريض ومخالفة القانون"، هذا ولم يتم اعطاء مساحة للنائب للرد على تلك الاتهامات بل قام الخبر بالتشكيك بحالته الصحية بعد ان تعرض للعنف من قبل الشرطة حيث قال الخبر: " خلال المواجهات بين الطرفين أصيب ستة متظاهرين اضافة الى عضو الكنيست طلب الصانع الذي ادعى انه فقد وعيه عندما قامت قوات الشرطة باخراجه بالقوة من احدى الخيم. الصانع نقل الى المستشفى بواسطة سيارة اسعاف تابعة للشرطة، وتم اخراجه من المستشفى خلال ساعة واحدة فقط. الشرطة قالت انه لم يُغْمى عليه بل أحس بوعكة صحية فقط".

يظهر من خلال الخبر بشكل لا يقبل التأويل ان هنالك تحريضًا على السكان العرب في النقب حيث استعملت المصطلحات التالية في الخبر: "أعمال شغب"، "حرب بلا نهاية" و "حرب مستمرة". كما صور الخبر ما جرى من تهجير وهدم لبيوت المواطنين البدو في قرية العراقيب كـ "تنفيذ للقانون" في مواجهة بناء "قرية بدوية غير قانونية". لا بد من التنويه بان عملية الاستيطان اليهودية في النقب وفي مناطق اخرى لا تحظى باي ملاحظة في هذا السياق وكان الوحيد الذين يقومون بعملية الاستيلاء على الاراضي متناسين التوسع الدائم للمستوطنين اليهود في المناطق العربية وعلى حساب سكان البلاد الاصليين.

### صحيفة اسرائيل اليوم؛ بتاريخ 5.8.2010؛ "المناطق البدوية: لماذا يتم دعم خارقي القانون؟" (ملحق رقم 2)

في مقال لدرور ايدار حول الفعاليات والتظاهرات الاحتجاجية على هدم قرية العراقيب غير المعترف بها في النقب، قام الكاتب بالتحريض على المواطنين العرب البدو الذين وصفهم من خلال العنوان الرئيسي "بخارقي القانون".

يقارن ايدار في مقدمة مقاله بين قرية العراقيب العربية وبين المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، حيث كتب مستغربا: " غريب أن ذات الناس الذين يخرجون دائما وبكثرة للتظاهر ضد بناء البؤر الاستيطانية في يهودا والسامرة، بادعاء انها غير قانونية، يذهبون للتظاهر دعما للبدو، هم يساعدون البدو على سلب ما تبقى من أراضي الدولة، وكل هذا هو ضد قرارات واضحة للمحكمة والمحكمة العليا".

يتابع الكاتب تحريضه مدعيا: "هنالك من يتحدث عن اجيال بدوية سكنت في هذا المكان، ولكن منذ اثني عشر عاما لم يكن هناك أي شيء، لا كوخ ولا خيمة. البدو أنفسهم استأجروا هذه الاراضي من دائرة اراضي اسرائيل بهدف الزراعة، الى ان قامت قبيلة اخرى بالادعاء ان المكان تابع لها. بالرغم من ذلك، لم تقدم للمحكمة أي مستندات تثبت الملكية. ولكن من سيهتم لذلك؟ المطالبة القضائية بالأراضي هي أمر ممكن فقط للعرب الذين هم "أبناء هذا المكان الأصليون، منذ اجيال بعيدة" ونحن، و فقط نحن استعماريون، حيث سرقتنا أرضا ليست لنا".

يوصل الكاتب مقارنته بين القرى العربية والمستوطنات في الضفة الغربية وغزة مدعيا: " خلال النقاش الذي يدور حول الغزو البدوي لأراضي الدولة تستخدم المصطلحات التالية: "أصحاب الأرض الاصليين"، "فلاحة الأرض"، "رعي"، "أجيال"، "أخلوا بالقوة"، "أرض تاريخية"، "عذاب"، "نساء تصرخ"، "أطفال تبكي"، "عذاب بسبب الهدم"، "ظلم" و"تميز عرقي". للحظة قد نتخيل ان الحديث يدور عن ذكريات اقتلاع الاماكن يهودية من منطقة غوش قطيف قبل خمس سنوات، لكن هذه المصطلحات تستخدم من قبل اليساريين فقط عندما يتعلق الامر بالعرب، فلسطينيين أو بدو. اما اليهود فهم ليسوا أصحاب أرض، ولا يوجد لهم تاريخ فعلي في هذه المنطقة".

ويضيف الكاتب: "الحقيقة تقول ان البدو لم ينجحوا ابدًا في اثبات ملكيتهم للأراضي التي يعيشون عليها. حتى الحكم العثماني والانتداب البريطاني لم يعترفوا بملكيتهم لتلك الأراضي. اليهود وحدهم كانوا يدفعون ثمن الأراضي، ولعدة جهات احيانا. فقد كانوا يدفعون ثمن الأرض الواحدة للأفندي، للبدو وللفاعحين أيضا". كما يدعي درور: "دولة اسرائيل بذلت اموالا طائلا لتوفير اماكن مخصصة لهؤلاء البدو، لكنهم يفضلون أن يبقوا حيث هم، ليرتاحوا من عبء السلطة ويتجنبوا دفع الضرائب والرقابة".

الكاتب درور ايدار يحرض من خلال مقاله بشكل واضح على البدو العرب في اسرائيل ويستخدم عبارات عنصرية واصفا اياهم "بخارقي القانون". كما يصف العرب بشكل غير مباشر بالاستعماريين الغزاة الذي استولوا على أرض ليست لهم من خلال قوله "نحن (اليهود) فقط نحن استعماريون، حيث سرقتنا ارضا ليست لنا". ولا يكتف الكاتب بالتحريض على المواطنين العرب-البدو، بل يقوم بمقارنتهم ايضا بالمستوطنين الذين يقومون بالاستيلاء على الاراضي الفلسطينية وبناء بؤر استيطانية غير شرعية، حيث يستغرب لماذا يتم إخلاء اليهود المستوطنين فيما لا يسمح بذلك في النقب.

الكاتب، والذي يعد من اليمين المتطرف، يقوم بالتهجم على اليساريين متسائلا لماذا لا يقومون بالإعتراض عند الحديث عن إخلاء منازل في جوش قطيف، ضاربا بعرض الحائط الحقائق التاريخية والقوانين الإنسانية والدولية. ويقوم هذا الكاتب بخلق معادلة متوازية بين حق المستوطنين وحق المواطنين العرب متغاضيا عن الفرق المبدئي بين الواقعيين.

### موقع واي نت؛ موقع nrg؛ بتاريخ 5.8.2010؛ هدم قرية العراقيب "غير القانونية" (ملحق 3-5)

صورت المواقع الاسرائيلية، "واي نت" و- "ان ار جي"، قضية هدم قرية العراقيب البدوية كتنفيذ للقانون في مواجهة بناء غير قانوني على أراضي دولة اسرائيل. فقد تناول عنوان رئيس على موقع "واي نت" القضية واصفا ما جرى "بحرب التحرير" في مواجهة الهدم.

الخير أشار في مقدمته أنه "فور مغادرة قوات الشرطة التي هدمت البيوت في القرية، باشر السكان باقامة ابنية غير قانونية مرة اخرى". كما شدد العنوان الفرعي للخبر على تصريحات النائب طلب الصانع الذي صرح: " ان هذا الحدث سيؤدي لانتفاضة في النقب".

الخير قام بنقل تحريض مدير دائرة اراضي اسرائيل الذي قال: " المحكمة العليا والمحكمة الاقليمية قررتا اخلاء القرية، انهم لا يفهمون. لقد وعدنا بهدم بيوتهم في حال قاموا ببناءها مرة اخرى، وهذا ما فعلناه". من الواضح بان توجه الخبر هو عنصري مقلدا من قدرة السكان العرب على فهم القانون الاسرائيلي المجحف بحقهم وكأنهم هم القاصرون وليس القانون الذي يمس بحقهم على ارضهم.

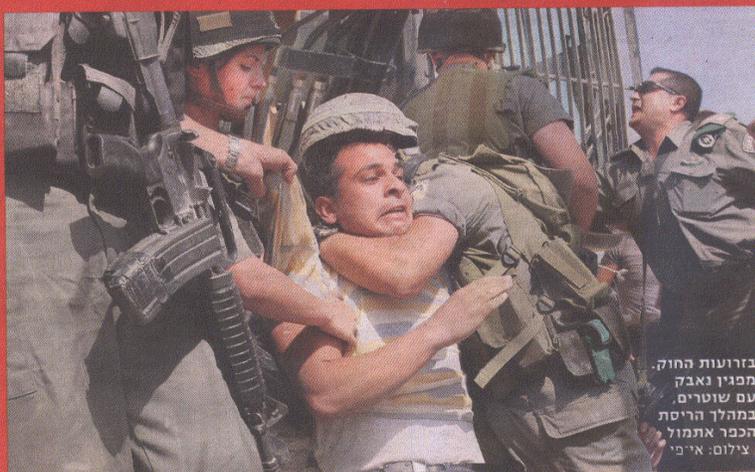
موقع "ان ار جي" شدد ايضا في عنوانه الفرعي على تصريح الصانع: "اذا استمر سلوك الدولة بهذا الشكل، فان هذا سيؤدي حتما لانتفاضة شعبية".

وأشار الخبر أن الهدم جاء بسبب "أمر محكمة حيث حدد القضاة ان بناء هذه البيوت يعتبر مخالفة للقانون، فقد بنيت على أراضى تابعة لدائرة أراضى اسرائيل".

كما تم التركيز على أن هدم القرية هو مجرد تنفيذ لأوامر المحكمة العليا، وتم التعامل مع وجهة النظر المقابلة كادعاءات. على سبيل المثال: "داعمي البدو ادعوا ان القضية لا تزال تعالج في القضاء"، "عضو الكنيست طلب الصانع ادعى انه تعرض للعنف".

الخبرين تجاهلا تماما أن الدولة تميز ضد المواطنين العرب-البدو من خلال عدم منحهم تصاريح بناء وعدم الاعتراف بعشرات القرى البدوية في النقب، كما قاما بالتشديد والتركيز على أن المحكمة العليا هي من أصدرت أوامر الهدم، لتصوير ما جرى كمواجهة بين مواطنين مخالفين للقانون وبين الدولة التي تحاول أن تفرض سيادتها الشرعية.

## מהומות בהריסת כפר בדואי לא חוקי בנגב



בזרועות החוק.  
מפגין נאבק  
עם שוטרים  
במהלך הריסת  
הכפר אתמול.  
צילום: אי"פי

# מילחמיה בלי סוף

## שבוע אחרי הריסת הכפר אל-עראקיב ובנייתו מחדש, חזור השוטרים והברואים להתעמת • התושבים: נכנה שוב

ירון ששון | כתב "ידיעות אחרונות"

9 בבוקר, אתמול. כוח של עשרות שוטרים מלווה בהמישה בולדוורים וטרקטורים פשט על הכפר הבר-דואי הלא מוכר אל-עראקיב שליד רהט במטרה להרוס אותו. וזה לא עבר בשקט.

תחילת הסאגה הממושכת בשנת 1998, כאשר ברואים השתלטו על אדמת מדינה והקימו עליה את הכפר, שמ' עולם לא זכה להכרה. במהלך השנים פינתה המדינה את תושביו כמה פעמים, אבל בכל פעם הם חזרו ואף ניהלו מאבק משפטי. בסופו של דבר קבע בית-המשפט העליון כי יש לפנות את התושבים.

בשבוע שעבר הגיעו לכפר שוטרים מצוידים בצווי בית-משפט, וטרקטורים ובולדוורים הרסו ומחצו את כל 45 המבנים שבכפר. אבל התושבים הברואים לא נכנעו. הם חזרו, התחילו לבנות את הכפר מחדש, והצליחו להעמיד 10 מבנים. בעקבות כך חזרו אתמול המ' שטרה ופקחי מנהל מקר-

קעי ישראל למקום, כדי לפנות שוב את הכפר ולהרוס את בתיו.

את פני הכוח קיבלו תושבי הכפר ופעילי שמאל, וב' ראשם ח'כ טלב אל-סנע (רע'מ'תע'ל), ברואי בעצמו המתגורר ביישוב הסמוך לקיה. חלק מהתושבים, ובהם אל-סנע, התבצרו במבנים שהוקמו מחדש - וסירבו לצאת. אחרים הסמו בגופם את הגישה אל הבתים ומנעו מהטרקטורים ומהבולדוורים להתחיל במלאכת ההריסה.

בתוך זמן קצר התפתחו עימותים בין הצדדים. במהלכם נפצעו שישה מפגינים ובהם ח'כ אל-סנע, שטוען כי איבר את הכרתו בעת שפונה בכוח על ידי שוטרים. הוא הועבר

לביית-חולים באמבולנס משטרה ושוחרר כעבור שעה קלה. במשטרה טוענים שהוא לא התעלה, אלא רק חש ברע. בינתיים עלו הטרקטורים על המבנים ומחצו אותם. במהלך העימותים נעצרו שישה מפגינים. הם מיוצגים על ידי עו"ד תמיר סולומון.

אחד הפצועים באירוע, ה"ר עואד אבו-פרייה, איש חינוך ידוע בנגב, סיפר אתמול: "הרגשתי חסר אונים, ללא כבוד. בלי עתיד וכלי תקווה. חשתי כמו אורח בלי זכויות וכלי מדינה". אחיו, לאפי אבו-פרייה: "יש לנו במקום הזה זכויות של מאות שנים, כל הסכחות והסבים שלנו קבורים כאן. אני בעצמי גר כאן 60 שנה. זה הבית שלי".

בעקבות הריסת הכפר ערכו אתמול ח'כ רי פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי משמרות מחאה בירושלים, בתל-אביב ובכאר-שבע תחת הסיסמה "כן להכרה, לא לעקירה". במקביל חזרו תושבי הכפר למקום, והתחילו שוב לבנות אותו מחדש.

ראש מועצת עומה, פיני ברש, דרש אמש מהיועץ המשפטי לממשלה, יהודה ויינשטיין, להעמיד לדין את ח'כ אל-סנע בגין "הסתה ועבירה על החוק".

אל-סנע אמר אתמול: "מדובר בטרור של המדינה נגד אזרחיה הערבים. השוטרים התנהגו בצורה שערורייתית נגד אזרחים שמחו נגד הריסת בתים". הוא התריע כי המשך מדיניות זו עלול לגרום לאינתיפאדה, שתורצאוחיה יהיו קשות מאוד והממשלה תהיה אחראית להן. "אנו בונים בתים, וחכותינו לקורת גג על ארמתנו. לא נסכים לעקירתנו מארמתנו. כמו שמאשרים חוות בורדים ליהודים, כך צריכה המדינה להכיר ביישובים הלא מוכרים ולא להפלות את הברואים לרעה".



ח'כ אל-סנע באמבולנס, אתמול

## קול קורא

### כתבים למערכת

#### השקט חתעתע

אשליית השקט בצפון מתפוצצת לנו בפנים. להזכירכם, בעקבות שני החיילים שחיובאללה הרג לנו - פרצה מלחמת לבנון השנייה. השאלה, אם כך, היא מה מתחייב כעת? לדידי, התשובה היא אחת: פעולה מאסיבית בביירות, מולל הפצצת בית הנשיא ובית ראש הממשלה הלבנוני. מדובר במינימום שבמינימום אם איננו רוצים להמתין לתקרית נוספת שבה נופתע. ואם בשל כך תחול הירדרדות כוללת, האשמה



# דרור אידר | יישובי הבדואים: מדוע לתמוך בתפרי חוק?

התגייסות לטובת המאחז הבלתי חוקי אל'עריקיב מאלפת. מוזר שאותם אנשים שיוצאים בשצף קצף נגד מאחזים יהודיים ביהודה ושומרון בטענה שאינם חוקיים קופצים לנגב להפגין בעד הבדואים, ובעוד רוממות החוק וכיבוד החלטות בית המשפט בפניהם, הם עוזרים לבדואים לחמוס את מה שנותר עוד מקרקעות המדינה, וכל זה נגד החלטות ברורות של בית המשפט, גם העליון.

יש המדברים על חרות של התיישבות בדואית במקום, אבל עד לפני 12 שנה לא היה דבר במקום, לא פחון ולא אוהל. הבדואים עצמם חכרו את המקום ממינהל מקרקעי ישראל לחקלאות. עד ששטב אחד קבע שהמקום שלו. ובכל זאת, לא הובאה שום ראית בעלות לבית המשפט. אבל את מי זה מעניין? תביעה על ארמות שמורה רק לערבים, שכן הם "ילידי המדינה", ואנחנו, אנחנו רק קולוניאליים.

"בעלי הקרקע המסורתיים", "עיבדו" (את המקום), "רע", "דורות", "פנו בכפייה", "ארמה היסטורית", "מסכת ייסורים", "נשים זקוק", "הילדים בכו", "זוועה של הרס", "עוול" ו"אפליה אתנית". לרגע נדמה שמי דובר בויתרונות מעקירת היישובים היהודיים מגוש קטיף לפני חמש שנים, אבל אלו מונחים השמורים בקרב דוברי שמאל רק לגבי ערבים, פלשתינים או בדואים. היהודים הם אף פעם לא בעלי קרקע, ואין להם היסטוריה אקטואלית באזור.

יש כאלו המדברים על דוחות של התיישבות בדואית באנ' עריקיב, אבל עד לפני 12 שנה לא היה דבר רחוקה לע חתו ולע עוקן

לא הצליחו להוכיח בעלות על קרקע. אף שלטון לא הכיר בבעלותם על הקרקע - לא העות'מאנים, לא הבי' ריטים ולא מדינת ישראל. היו טריטוריות של מרעה שאליהן הגיעו הבדואים בנדודיהם, אבל לא בעלות רשמית. היהודים ששילמו על ארמות היו היהודים, וגם אז שילמו לעיתים כמה פעמים: אחת לאפנדי, אחת לבדואים או לפלאחים שישבו במקום (כדי שיי' סכימו להתפנות) ופעם נוספת לחרשים מקרוב שבאו וטענו לבעלות על המקום מ"דורי דורות", בריוק כמו שבט משפחת אלטורי הטוענת לבעלות על ארמות אל'עריקיב.

אגב ועקות השבר והתמלה שנשמעו, אנשים המכרי' רים את המקום ואת אנשי השבט יודעים לספר שמי דובר במשפחה מבוססת מאוד אשר לה שלוחות ברהט ובמרכו הארץ. בקיצור, אין מה לדאוג. לא נותרו שם חסרי בית. גם כאשר לטענה על "נוער מתגרב" כבי' כול שעור להרוס את המקום, לא מיניה ולא מקצתיה. מתברר שאלו סבלים עובדי קבלן שנשכרו לפנות את תכולת הבתים.

גורמים ממסדיים המצויים בנושא אומרים שלסוגיית הבדואים יש פתרונות מוכוונים ומוסדרים ביישובי

סגור

## צפו ב"מלחמת השחרור" של הבדואים מול ההריסה

מיד לאחר עזיבת הכוחות שהרסו את בתיהם, החלו תושבי הכפר אל-עראקיב להקים שוב את המבנים הלא-חוקיים. ח"כ א-סאנע פונה בכוח והזהיר שהאירוע יוביל ל"אינתיפאדה בנגב". במשטרה יתבעו מהתושבים את עלות הפינוי - מיליוני שקלים

אילנה קוראל

פורסם: 13:55, 04.08.10



לאחר שאחורני השוטרים ואנשי מינהל מקרקעי ישראל התפנו בצהריים (יום ד') מהריסת הכפר הלא מוכר אל-עראקיב הסמוך לרהט, הודיעו בארגון "ד-קיום בנגב" כי תושבי המקום החלו לבנות את בתי הכפר מחדש - בפעם המי-יודע כמה. "זו מלחמת שחרור", אמרו שם, על מה שבמשטרה הגדירה "מלחמת התשה".

### סופות במדבר



ילד ואביו מפונים על-ידי תושבים צילום: הרצל יוסף

### נחשו מי הדמות שרואים בתמונה?

- א. שמעון פרס
- ב. קובי פרץ
- ג. יאיר לפיד
- ד. יוסי בובליל

ענו על השאלה וקבלו 4000 ש"ח מתנה!



ח"כ א-סאנע מזהיר מפיצוץ צילום: הרצל יוסף

חדשות

דעות

ספורט

כלכלה

צרכנות

קח 15000 ₪ ללא הגרלה



ענה על השאלות ותוכל לזכות בסכום של 15,000 ₪ הקלק כאן



## "יש לפתור את בעיית הבדואים, לא בעקירה"

ח"כ א-סאנע השתחרר מבית החולים לאחר שחש ברע במהלך הפינוי השני של הכפר הבדואי הבלתי מוכר אל-ערקיב. ראש המועצה המקומית פינוי בדש פנה ליועמ"ש בדרישה להעמידו לדין בגין הסתה נגד המדינה ועבירות נוספות. א-סאנע: "אם ההתנהלות הזו תימשך, זה עלול להביא לאינתיפאדה עממית"



אריק בנדר ושמעון איפרגן | 15:53 4/8/2010

Recommend

לאחר שחש ברע במהלך פינוי הכפר הבדואי אל-ערקיב, ופונה לבית החולים בבאר שבע, השתחרר ח"כ סאלב א-סאנע (רע"מ-תע"ל), והודה לרופאים ולמנהל בית החולים סורוקה על הטיפול בו. לדברי א-סאנע, "הגיע הזמן שהממשלה, ולא רק המשטרה, יתחילו לטפל ולפתור את בעיות הבדואים על בסיס הכרה ולא על בסיס עקירה".

- הבדואים בנגב: נבנה מחדש את הבתים שהרסה המשטרה



מוקדם יותר היום, במהלך פינוי הכפר, נאלצו השוטרים להתמודד עם התנגדות של תושבי המקום, ביניהם היה גם ח"כ א-סאנע שהתבצר באחד האוהלים שהיו מיועדים

### עוד ב"פוליטי/מדיני"

ברק לנתיבה: לא לגרש את ילדי הזרים, זה לא יהודי מיה בנגל, 16:40 4/8/2010

הרצוג: טעיתי כשלא תמכתי בהשארת הזרים יובל גור, 13:46 4/8/2010

ח"כ א-סאנע נפצע קל במהלך פינוי כפר בדואי שמעון איפרגן ואריק בנדר, 13:47 4/8/2010



הכי נקרא הכי מדובר



מוסקה רשת חברתית לבני 60+

בית אבי חי אירועי תרבות בירושלים

b144.co.il כל הטסקים - כל האנשים

arc

הירשם עכשיו לסמסרת סתיו באוניברסיטה הפתוחה



ראשי « חדשות » חדשות בארץ « בארץ

## המשטרה תתבע מאות בדואים על הרס בתיהם

3 מיליון שקלים – זהו הסכום שאותו מתכוונת המשטרה לתבוע מתושבי הכפר הבלתי מוכר אל-ערקיב כדי לכסות את ההריסה והאבטחה



שמעון איפרגן | 15:03 4/8/2010

Recommend

הבדואים יידרשו לממן את הריסת בתיהם. במשטרה מתכוונים להגיש תביעה אזרחית נגד מאות תושבי הכפר הבדואי הבלתי מוכר אל-ערקיב, בדרישה לאלץ אותם לשלם פיצוי כספי על עבודות האבטחה וההריסה של בתיהם, שנבנו ללא היתרים. היקף התביעה מוערך בכ- 3 מיליון שקל, המשקף את שכרם של מאות שוטרים המוצבים בכפר מדי יום בתקופה האחרונה.



הכפר אל-ערקיב שבנגב נהרס כליל בשבוע שעבר, מתוקף צו הריסה שפרסם בית המשפט, אך מיד לאחר מכן החלו תושביו לבנות את בתיהם מחדש. היום החלו כוחות משטרה להרוס שוב את בתי הכפר – והתושבים הדיחו כי יושרו וירחם עותח

מוטקיה  
רשת חברתית לבני 60+

בית אבי חי  
אירועי תרבות בירושלים

b144.co.il  
כל הטסקים - כל האנשים

arc  
הירשם עכשיו לסמסטר סתיו באוניברסיטה

### עוד ב"בארץ"

אישום: רצח את אשתו כי רצתה להתגרש  
יובל גורן, 12:34 4/8/2010

הזמר משה פרץ נעצר בחשד להעלמת מס  
נתיב נחמני ויוסי אלי,

נהג אגד נאשם שגרם למוות של 5 נוסעים  
אלי לוי, 11:43 4/8/2010

הרי זהרא הרי מדורר